برنامج التواصل الحكومي المدني

جمعية السادات
للتنمية والرعاية الاجتماعية

NORWEGIAN EMBASSY

توصيات المنتديات الحوارية

الفهرس

نبذة عن فعاليات المنتديات الحوارية ٢

محاضر المنتديات الحوارية :-

- التواصل الحكومي -الحكومي ٣
- جلسة نقاشية عن هيكل قانون المنظمات الأهلية مع عرض أهم التعديلات المسودة المقدمة من وزارة التضامن مع التعليق ٥
- المُساءلة المجتمعية ١٢
- المنظمات الناشئة.....٢٤
- الدور الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني.....٢٧
- مدى فعلية إنشاء شبكة بين الحكومة والمجتمع المدني.....٢٩
- التمويل وشرعية عمل المجتمع المدني (الفترة القادمة بمصر) ٣٠
- الية التواصل بين الحكومة والمجتمع المدني.....٣٢
- مناقشة مسودة قانون الجمعيات الاهلية والتي اعدتها اللجنة التشريعية بوزارة التضامن الاجتماعي.....٣٧
- التعليم والمجتمع المدني بين الواقع والمأمول.....٤٢
- الشباب والمشاركة السياسة ٤٦
- المحليات في مصر ٤٧

مشروع التواصل الحكومي المدني

لتعزيز التعاون بين القطاع الحكومي والمدني

"ثقة – تعاون – فاعلية"

المنتديات الحوارية

نُبذة

تسعى جمعية السادات لتنفيذ برنامج بعنوان " التواصل الحكومي المدني " من أجل زيادة التعاون بين القطاع العام والمجتمع المدني بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي والممول من وزارة الخارجية النرويجية. يسعى هذا المشروع إلى بناء قدرات الموظفين العاملين في مختلف الوزارات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، حتى يتسنى لهم فهم أهداف وغايات كل منهم بشكل أفضل، وبالتالي تخفيف العبء على كل من هذه الجهات. وزيادة التعاون بين القطاع العام والمجتمع المدني مما يؤدي إلى زيادة فعالية التخطيط والسياسات، وتحقيق معايير الكفاءة والفاعلية وتقليل التكلفة في تنفيذ المشروعات من قبل المنظمات غير الحكومية المصرية، مما يؤدي إلى تحسن عام لظروف العمل وبيئة التعاون، مما يؤدى إلى زيادة الرفاهية العامة للمجتمع وبناء الثقة.

تكمن أهمية المنتديات في مشاركة ممثلين عن المنظمات غير الحكومية والقطاع العام ووكالات التمويل المحلية/ الدولية ووسائل الإعلام وممثلي المجتمع المحلي. من خلال ما لا يقل عن ١٢ سلسلة من المنتديات، يمكن للموظفين الحكوميين أن تكون لديهم فرصة للمشاركة في حوار هادف مع المنظمات غير الحكومية المصرية (والدولية، إن وجدت)، فضلا عن منظمات التمويل المحلية والدولية. وسوف يتم نقاش مواضيع، إما على أساس القضايا أو أساس مجتمعي. وسوف يعطي الأطراف المعنية فرصة لبناء العلاقات وزيادة التوافق ونشر الوعي وتحديد الأولويات حول قضايا محددة. وسيتم إجراء المنتديات في أشكال مختلفة لتنويع منهجيات المشاركة، مع التركيز على منتديات المائدة المستديرة والمنتديات الموجهة للجان. ويمكن أن تشمل موضوعات المنتدى المواضيع التالية: أ. حقوق وتمكين المرأة ب. حقوق الأطفال والشباب ج. التسامح الديني والسلام المجتمعي هـ. تنظيم وتنمية المجتمع ز. التمكين الاقتصادي ح. التكنولوجيا والمجتمع المدني ط. حرية التجمع وتكون الجمعيات وغيره

محضر المنتدى الأول: التواصل الحكومي -الحكومي

التاريخ: الثلاثاء ٨ إبريل ٢٠١٤
المكان: تم عقد المنتدى بمقر وزارة التضامن الاجتماعي
الحضور: د. غادة والى وزيرة التضامن الاجتماعي و أ. أنور السادات عضو مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ومديري مُديريات كل محافظات مصرٍ

المقدمة

يعرض هذا المحضر تقرير لما تم أثناء المنتدى الأول (تواصل حكومي – حكومي).
نظراً لأهمية موضوع المنتدى ومدى تأثيره على جميع قطاعات مصر خاصة المجتمع المدني وعلاقته القائمة بالحكومة، فقد ساهمت وتعاونت وزارة التضامن مع جمعية السادات لعقد وتنظيم هذا المنتدى برعاية الدكتورة غادة والى.
في البداية رحبت د. غادة والى وزيرة التضامن الاجتماعي بكل الحاضرين أ. أنور السادات عضو مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ومديري مُديريات ممثلي كل محافظات مصر. تم الإشارة إلى مدى أهمية موضوع " التواصل الحكومي – الحكومي" حيث ان نجاح وفاعلية المجتمع المدني مرتبط بشكل وثيق بمبدأ التعاون والتواصل الداخلي القائم بداخل القطاع الحكومي.

تم عرض المشروع: الهدف العام

يسعى المشروع إلى الجمع بين ممثلي الوزارات الحكومية على المستوى المحلي والوطني وممثلي المجتمع المدني المحلي، ومؤسسات التمويل المحلية الدولية. وسوف يشارك هؤلاء معا في مجموعة متنوعة من أنشطة بناء القدرات من أجل زيادة التعاون الفعال بين الكيانات وكسر الحواجز التي تحول دون النجاح في الجهود التي يبذلها الجميع ممن يعمل في مجال التنمية.

الملخص التنفيذي

أشارت د. غادة والى وزيرة التضامن الاجتماعي أيضا أنه لا يمكن توقع نجاح مجهودات المجتمع المدني بمصر بدون التعاون ومد أواصل العمل وترسيخ الثقة مع القطاع الحكومي.
أنهت الوزيرة كلمتها بالثناء على جهود جمعية السادات وأعربت عن شكرها لتبنى جمعية السادات فكرة المشروع " تواصل حكومي-مدني".
ثم انتقلت الكلمة إلى أ. أنور السادات عضو مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية الذي أعرب عن شكره لحسن استقبال الوزارة وتعاون كل من موظفي وزارة التضامن الاجتماعي لتنفيذ المشروع وحضور هذا المنتدى والمساهمة بنقاش وحوار بناء يسهم في رسم ملامح التواصل الحكومي – الحكومي من خلال هذا المنتدى.

تم نقاش نقاط عدة وتناوب مهمة تيسير الحوار فريق جمعية السادات المسئول عن المشروع، على سبيل المثال: دور المجتمع المدني من منظور التواصل الحكومي – الحكومي

شُبهات تدور حول منظمات المجتمع المدني

ضرورة التواصل الفعال الذي يعتمد على الشفافية والتعاون سواء بين موظفي القطاع الحكومي أنفسهم وما بين موظفي القطاع الحكومي وموظفي الجمعيات الأهلية مما له تأثير على المجتمع عامة والمجتمع المدني خاصة.

تم الإشارة لأهميته مشروع تواصل فى الجمع بين أهم قطاعات المجتمع وتحقيق الأهداف المشتركة وذلك عن طريق تنفيذ أنشطة المشروع، مثال على ذلك:

نشاط تدريب موظفي القطاع الحكومي و تأهيلهم على مهارات الاتصال (فيما بينهم و مع موظفي المجتمع المدني)

التحديات

يواجه كل من المجتمع المدني والحكومة تحديات تُمثل عقبة في طريق التعاون والنجاح والتنمية.

البيروقراطية -عدم الشفافية.

عبر الحضور على أن هناك شكوك واتهامات بعدم المصداقية متبادل بين الطرفين.

الاستراتيجيات التي طُرحت

بناء الثقة

المصداقية

الشراكة الفعالة التي تعتمد على التعاون بين القطاع المدني والحكومي.

ختاماً

قام الحضور بنقاش النقاط السابق عرضها مع تناول دور القطاع الحكومي فيما سبق ز اقتراح حلول وتوصيات يمكن من خلالها دعم المشروع وتفعيل الحوار والتواصل الحكومي-الحكومي

تم تكليف مديري المديريات بترشيح موظفين من مختلف الإدارات لحضور مختلف الأنشطة وللحرص على وجود تمثيل حكومي.

محضر المنتدى الثاني

"جلسة نقاشية عن هيكل قانون المنظمات الأهلية مع عرض أهم التعديلات المسودة المقدمة من وزارة التضامن مع التعليق"

التاريخ : ١١ أبريل ٢٠١٤

المكان: الإسماعيلية – ابو سلطان

الميسر : د. إقبال السمالوطي و د. مفيد حليم

الملخص التنفيذي

١- <u>أفكار مجمعة ومناقشة مفتوحة عن أهم سلبيات وإيجابيات قانون الجمعيات الأهلية:</u>

- <u>السلبيات:</u>

أ. عمرو حمدي (ممثل عن المكتب الفني بوزارة التضامن)

فجوة الاتصال بين القطاع المدني والحكومي (الجهة الرقابية في وزارة التضامن).

أ. أحمد الصعيدي (مؤسسة الطريق للدعم الفني):

عدم وجود مبدأ المشاركة الإدارات التي تنص عليها معايير الحكم الرشيد.

أضافت د. إقبال السمالوطي: أن أهم فجوة في الحكم الرشيد هي "عدم المشاركة" وأيضاً أشارت إلى أهمية تعليق أ. عمرو حمدي من المكتب الفني، حيث أشارت أن تعليقه عكس شكل العلاقة بين الوزارة والمجتمع المدني حيث تستخدم كلمة "الرقابة".

طرحت د. إقبال سؤال للتشاور حوله:

هل الحكومة/ وزارة التضامن جهة رقابية على المجتمع المدني؟

استطرد أ. عمر حمدي موضحاً أن الرقابة هنا هي رقابة وتوجيه.

د. اقبال السمالوطى

ان الرقابة حق اصيل للجمعيات الاهلية وليس لوزارة التضامن.

وهذا ما تنص عليه المسودة الجديدة

يجب ان تكون الرقابة من الجمعية الاهلية ، اما المساءلة والعقاب فيختص به القضاء وحده ،وهذا في حالة حدوث فجوه ماليه ، استقلال للمال العام ز وليس من حق الوزارة ان تحل الجمعيات وركن القضاء من حقه تفعيل القانون وتطبيقه .

أ.عمرو حمدي

القانون سلاح ذو حدين وهذا بجانب طول إجراءاته.

أ.احمد الصعيدي

المجتمع المدني أصلا هو حلف الوصول بين المواطن والحكومة (رقابة) فكيف يكون هناك رقيبا عليه

أ.هدى جمال (ممثل من وزارة التربية والتعليم)

لا يمكن السماح بدخول تمويل للجمعيات بدون رقابة.

أ.داوود

هناك تشريعات وقوانين تحكم وتنظم التمويل الأجنبي للجمعيات.

أ.عمرو حمدي (ممثل المكتب الفني للجمعيات من وزارة التضامن الاجتماعي)

اشار الى اعادة ١٧ من القانون " المنح والهبات الدولية للمن ليس لها مقر بمصر، لموافقة وزارة التضامن على التمويل يجب مراجعة:

من الممول – من المستقبل للمال – ما الهدف – هل تم تنفيذ مشاريع من قبلهم في مصر -كوزارة دورنا نتابع التمويل سواء دخوله البلد وطريقة صرفه لمن يستحق وبالشكل المناسب. والهدف من ذلك هو عدم السماح بأي تمويل صوري.

المادة ٥٦: الجمعيات بمكنها تلقى منح من مقرات مشهرة داخل مصر بالأخطار فقط.

د. اقبال: عبرت عن احترامها للقانون ولهذه المادة ولكنها اكدت انها لا تطبق حيث لا يسمح بصرف اموال من البنك الا بموافقة كتابيه.

أ.سنيه سليمان (جمعية حواء المستقبل)

الحدث ان حاليا لا تحول الجهات المانحة اموال التمويل الابعد الحصول على الموافقة الكتابية.

أ.عمرو حمدي

نبه ان محور الخلاف هو موافقة الوزارة على التمويل وشاء ان هناك اموال تمويل تصرف بشكل مبتزل (مثال: التوعية السياسية في أحد نجوع مصر في حين عدم توافر الاحتياجات السياسية)

- **الايجابيات** "قانون الجمعيات الاهلية "
- وفقا للمواد الجديد، فان المجتمع المدني يضع وينفذ ويتابع خطه التنمية المقدامة في مصر وبذلك أصبح المجتمع المدني شريك في بناء المستقبل والتخطيط لغدا أفضل لمصر.
- مادة ٥٩: تسهيل المبلغ المالي الى الجمعية الاهلية.

٢- **ورشة العمل تم تقسيم مواد القانون على مجموعات العمل**

عرض اهم النتائج لمجموعات العمل:

المجموعة الاولى: من المادة ١ – ٣٣ (التأسيس والاشهار)

المجموعة الثانية: من المادة ٣٣ -٧٠ (اغراض الجمعيات وتقومها والتزاماتها)

المجموعة الثالثة: من المادة ٧٠ – ٨٤ (الائتلافات والشبكات والاتحادات والتحالفات)

مناقشة مسودة

المواد الاساسية للقانون والتي تبين فلسفة القانون وهي ٨ مواد

١- من الجمعيات اى اتفاقيات دولية أو نظم الجمعيات الاهلية
٢- هدف القانون هو تفصيل العمل التطوعي والمشاركة في خطط التنمية مع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد وإتاحة المعلومات للكيانات الخاصة لقانون مع التزام الجمعيات والمنظمات باحترام القوانين
٣- تخاطب الجمعيات والمؤسسات والاتحادات والمنظمات المنشأة بمرسون وايضاً المنظمات الاقليمية والدولية المصرح لها بالعمل في مصر وفقاً للقوانين المصرية وحيث أن الجهة الادارية هي وزارة التضامن والحكم المخصصة في محكمة النقض الإداري التي يقع في دائرتها مركز الجمعيات
٤- يجب على المنظمات تقدير نظامها الأساسي
٥- تحظى محكمة مجلس الدولة نظراً من نزاع قائم الجهات المذكورة في القانون والإحالة لمحكمة أخرى من تلقائها بالحالة التي هو عليها لمحكمة القضاء الإدارة المتخصصة يلغى من م٨٤ لسنة ٢٠٠٢
٦- مما يجب صدور لائحة التنفيذية للقانون خلال ٦ شهور من تاريخ العمل به
٧- ينشر ق من الجريدة الرسمية ويعمل به اليوم التالي لنشرة

المجموعة الثالثة: مادة ٧٠ – ٨٤ ((الائتلافات والشبكات – الاتحادات والتحالفات))

يقصد بالشبكة والتحالف والائتلاف والاتحاد كل تجمع طوعي لمجموعة من المنظمات الاهلية بغرض التخطيط لتقارير مشتركة تم من خلال جمع قدرات.

موارد اعضاء وغير اعضاء بهدف الاجماع على قضية ما والتعبئة لها من قضايا التنمية.

المادة ٧٣:

يكون لكل اتحاد نوعي مجلس ادارة يتكون من عدد لا يقل عن ٥ او ٧ ولا يزيد عن ١٤ ، ١٥ لدورة مدتها لا تزيد عن ٤ سنوات تنتحنهيم جمعيه عمومية ويشترط حضور ٥٠% على الاقل لصحه الانعقاد.

المادة ٧٤: يخص بالاتحاد النوعي

- تخطيط برامج الدعاية والتنمية الاجتماعية في ميدان العمل المتصل بأغراض الاتحاد وفقا لسياسة الدولة، وفقا لمتطلبات واحتياجات المجتمع
- اجراء البحوث المتصلة بميدان العمل وتوزيعها على الجمعيات والمؤسسات الاعضاء وغير الاعضاء للاستفادة منها والعمل بها.
- متابعة الجمعيات والمؤسسات الاعضاء لتقيم وتقديم الدعم الفني لغير الاعضاء وتفعيلها للأبحاث والدراسات المقدمة في ميدان العمل.
- ومنح برامج الاعداد الفني والإداري لأعضاء مجالس الجمعيات والمؤسسات وموظفيها على ان تعتمد هذه البرامج من الاتحاد الإقليمي مجلس ادارة الاتحاد النوعي المختص قبل تنفيذها.

المادة ٧٥:

تنشئ الجمعيات والمؤسسات الاهلية الواقفة ٤ نظام المحافظات بعده لا يقل عن ٤٥ جمعيه أي كان نشاطها اتحادا اقليمية فيما بينهما يكون له نظام واساس مكتوب ويقيد بالجهة الادارية ويكون ذو شخصية اعتباريه ويرفق باللائحة التنفيذية بها الاساس للاتحاد الإقليمي.

- تخطيط برنامج الرعاية والتنمية الاجتماعية في ميدان العمل المتصل بأغراض الاتحاد وفقا للدولة.

اجراء البحوث المتصلة بميدان العمل وتوزيعها على الجمعيات والمؤسسات للأعضاء وغير الاعضاء للاستفادة منها والعمل بها.

متابعة الجمعيات والمؤسسات الاعضاء لتقييم تفعيلها للأبحاث والدارسات وتقديم الدعم لغير الاعضاء في ميدان العمل.

المادة ٧٩:

- وضع استراتيجية لدعم دور الجمعيات والمؤسسات الاهلية في تنفيذ برامج التنمية طبقا للسياسات الاجتماعية الدولية.
- المشورة للجمعيات
- التعاون مع الهيئات المحلية المعنية بالعمل الأهلي والعمل الاجتماعي التنموي بما بين عمل الجمعيات والمؤسسات الاهلية.
- اقتراح التعديلات على التشريعات المنظمة للعمل الأهلي و (وادارة حوار بشأنها مع الجهات المختصة والمشاركة في اتخاذ القرارات) اللازمة لتحقيق المرونة في تيسره.

المادة ٨١:

يكون للصندوق مجلس ادارة برئاسة الوزير المختص وعضوية كل من رئيس الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الاهلية نائبا للرئيس. وعضوية رؤساء الاتحادات الاقليمية وعضوين من رؤساء الاتحادات النوعية المركزية وثلاثة من الخبراء ويصدر (رئيس الوزارة) كل اتحاد قرار البرامج العضو الممثل لع في الصندوق ويختار رئيس مجلس الوزراء ثلاثة من الخبراء ويصدر قرار بالتشكيل كاملا.

إذا تكون مده مجلس ادارة الصندوق ٣ سنوات ويجوز مرآهاه تعيين العضو بالمجلس مده اخرى بموافقة الاتحادات المعينة.

المادة ٨٢:

اجراء الدراسات اللازمة بشأن الاوضاع المالية للجمعيات والمؤسسات الاهلية والاتحادات الاقليمية والنوعية الوليات دعم الأنشطة والمشروعات القائمة ودعم هذه الانشطة والمشروعات.

اصدار بيان كامل عن جهة التبرعات والمساهمات الداخلية والخارجية والمصروفات السنوية (اضافة رقم ٦ – ما بين ٥ – ٦)

المادة ٨٣:

الهيئات والاعانات والتبرعات من الداخل والخارج التي يتلقها الصندوق

يؤول اليه من اموال الجمعيات والمؤسسات الاهلية والاتحادات التي يتم حلها بموجب حكم قضائي نهائي وفقا لما تنص عليه اللائحة الأساسية لكل جمعية.

المنظمات غير الحكومية والاقليمية والدولية المنشاة في مصر

اولا: المنظمات الغير الحكومية والاقليمية والدولية المنشاة في مصر

المواد (٨٤ - ٨٥) تم الموافقة على جميع بنودها

المادة (٨٦) غير موافق عليها ويجب تعديلها لأنها تصوب في اتجاهين

١- لا يجوز ارسال اموال لممارسة انشطة خارج مصر
٢- ما اهمياتها: انها عكس المؤسسة جعل مصر مركزا ودعم الدول المستهدفة من المؤسسة والتي لها فروع هذه الدول.

المادة ٨٧:

تم الموافقة عليها لأنها تسهل انشاء المؤسسات غير الحكومية والاقليمية داخل مصر ووجود رسوم مناسبة من حسب مبلغ ٣٠٠٠ دولار التي تشترك بها المؤسسة لاتحاد الجمعيات.

ثانيا: المنظمات الاجنبية وفروق ومكاتب تمثل المنظمات الاهلية غير الحكومية المواد (٨٨ – ٨٩ – ٩٠ – ٩١ – ٩٢ – ٩٣ – ٩٤) تم الموافقة عليها جميعا لأنها بتمسح بوجود فروع مكاتب التمثل للمنظمات الاجنبية مع وضع الشروط والقوانين والرقابة عليها وعلى عملها.

العقوبات

المادة (٩٥) اعادة صياغة المادة حيث تبدا بعقاب بغرامة لا تزيد عن الف جنيه ومطالب سجل الجمعية .

محضر المنتدى الحواري الثالث عن المُساءلة المجتمعية

التاريخ : الأربعاء ٢٣ ابريل ٢٠١٤

المكان : فندق سفير بالدقي

الميسر : الأستاذ أحمد نسيم ، والأستاذ جون ميلاد

الجلسة الأولى :-

يهدف المنتدى الحواري الثالث بعنوان "المُساءلة المجتمعية " إلى بحث أدوات المسألة المجتمعية وكيفية توظيفها في السياق المصري (تمصيرها) وبناءاً علية تم طرح أسئلة لإثارة نقاش وحوار بناء للإجابة على الأسئلة التي طرحت:

- معنى المُساءلة المجتمعية - كيفية تطبيقها – كيفيه تطبيقها على المستوى الدولي والمحلى
- ماهي التحديات
- تم تناول هذه الأسئلة بين كل من ممثلي القطاع الحكومي والمدني
- تعريف

المُساءلة الاجتماعية

إن الطريق إلى الديمقراطية والعمل على تحقيق المعايير والمبادئ الأساسية التي تدعم الحوكمة وحقوق الإنسان يبدأ بمشاركة فعلية وفعالة من قبل كل مواطن في المجتمع، وهذا ما يسعى إلى تحقيقه النهج الحقوقي في عملية التنمية من حيث حرصه على أن يصبح المواطن على دراية تامة بما له من حقوق يجب ان يتم توفيرها له من قبل الجهات والمؤسسات المعنية بالدولة، وما عليه من واجبات ومسئوليات تجاه مجتمعه والتي تمتد إلى مشاركته الفعالة في كافة مراحل العملية التنموية داخل مجتمعه، بداية من تصميم البرامج والأنشطة التنموية وتنفيذها ومتابعتها وحتى تقييم نتائجها.

وتعد المساءلة الاجتماعية، أحد مبادئ الحوكمة الرشيدة وهي الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات في الدولة من خلال سياسات، وآليات، وممارسات تقوم على: الشفافية، والمشاركة، والعدالة، والاستجابة، والفعالية، والكفاءة، وسيادة القانون، والمساءلة، ومكافحة الفساد.

وترتبط المساءلة الاجتماعية ارتباطًا وثيقا بمبادئ الشفافية، وإتاحة المعلومات، والاستجابة في منظومة الحوكمة الرشيدة. ويجدر علينا أن نشير إلى وجود إشكاليات في

التعريف الخاص بالمساءلة الاجتماعية، وخلط بين مفهوم المساءلة والرقابة، إضافة إلى تعدد أشكال المساءلة، وتتناول الورقة التالية تحديد أكثر تبسيطًا لمفهوم المساءلة وأشكالها، وآلياتها، وأدواتها، وتحدياتها، والإطار الدستوري الداعم للمساءلة الاجتماعية.

المساءلة :

هي عملية يتم من خلالها وضع كل من يتولى منصب أو مسؤولية أمام مسؤولياته وإيجاد نُظم لمراقبة أدائه، خاصّة في حال التقصير في الأداء أو التخلّف عن الأداء لأنها حقّ أساسيّ من حقوق المواطن.

أشكال المساءلة :

- المساءلة الدستورية: التي يتولها مجلس الشورى من خلال مراجعة القوانين والتشريعات العامّة والتأكّد من مدى مطابقتها لأحكام الدستور.
- المساءلة البرلمانية: حيث تقوم السلطة التشريعيّة بمراقبة أعمال السلطة التنفيذيّة ومحاسبتها على أعمالها. وذلك عن طريق الأسئلة والاستجوابات والمناقشات العامة ولجان التحقيق النيابيّة.
- المساءلة القضائيّة: حيث يمكن للقضاء التدخّل عند حصول مخالفات معيّنة لمحاسبة المسئولين.
- مساءلة الهيئات الرقابيّة: التي تمارس الرقابة على مختلف الأجهزة الحكوميّة وتقدّم تقاريرها السنويّة، وقد تتّخذ الإجراءات لمحاسبة موظفي القطاع العام على تقصيرهم أو مخالفتهم.
- المساءلة الداخلية: داخل المؤسّسات الرسمية بين الرئيس والمرؤوسين.

المساءلة الاجتماعية:

يمكن تعريف المساءلة الاجتماعية بأنها منهجية تهدف لبناء المسائلة التي تتركز على إشراك المجتمعات المدنية ، أي التي يشارك المواطن العادي و/ أو منظمات المجتمع المدني مشاركة مباشرة أو غير مباشرة في طلب المسائلة من الحكومة عن مدى تحقيقها للمهام المكلفة بها بما يحقق المصلحة العامة للجميع.

آليات المساءلة الاجتماعية:

قد تتضمن آليات المساءلة الاجتماعية العديد من الإجراءات والأدوات التي يستطيع المواطنون والمجتمع المدني ووسائل الإعلام استخدامها لمساءلة الجهات الحكومية. وتتركز هذه الآليات في مصر حتى الآن في:

- **المجلس الشعبي المحلي** وأدواته مثل طلبات الإحاطة وتوجيه سؤال والتقدم بطلب طرح موضوع للمناقشة العامة، ولذلك تحتاج المجتمعات المحلية لفتح قنوات اتصال
- مباشر مع أعضاء المجالس الشعبية المحلية لتوصيل أصوات ومقترحات المواطنين والدفاع عن وجهة نظرهم ومساءلة الأجهزة الحكومية عن أداءهم في تقديم الخدمات العامة التي تحترم حقوق المواطنين.
- **الجمعيات الأهلية** والتي يمكنها استخدام نشر مفاهيم المساءلة الاجتماعية، وزيادة الطلب على المساءلة ودعم تطبيق أدوات المساءلة الاجتماعية لمعرفة أراء المواطنين في الخدمات العامة، كما يمكنها دعم عمل تقارير عن جودة الخدمات ومساهمتها في تحقيق تطلعات المواطنين من هذه الخدمات واستخدام هذه التقارير بعرضها على المسئولين المحليين أو نشرها في وسائل الإعلام المحلية .**وسائل الإعلام** والتي تشغل دورا جوهريا في عملية المسائلة الاجتماعية والرقابة على الخدمات، يعتبر الإعلام المستقل قوة أساسية في توعية/ تثقيف المواطنين ورقابة أداء الحكومة والكشف عن التجاوزات، ولذلك يمكن للجمعيات الأهلية الاستفادة من الإعلام المحلي من صحف محلية أو إذاعة وتليفزيون محلي في التركيز على الخدمات التي تم تقييمها و طرح المقترحات والأساليب البديلة لتطوير هذه الخدمات.

أدوات المساءلة الاجتماعية:

يوجد العديد والعديد من أدوات المساءلة الاجتماعية في التجربة الدولية مثال: التخطيط التنموي التشاركي، التدقيق الاجتماعي، بطاقات الأداء المجتمعي، تحليل الميزانية المستقل، بطاقات تقرير المواطن، المتابعة والتقييم المجتمعي، وبالرغم من وجود تجارب دولية وتوثيقها إلا أن لكل من هذه الأدوات تحدياته المختلفة التي تختلف من دولة إلى أخرى، ومن خدمة أو نشاط إلى آخر. وهو ما يجعلنا يجب أن نتعامل بمزيد من الحرص في تطبيق مثل هذه الأدوات،

مراعاة عمليات التمصير ومراعاة السياق المصري خلال أنشطة المجتمع المدني في تطبيق أدوات المساءلة الاجتماعية.

تحديات المساءلة الاجتماعية:

- عدم القدرة على الوصول للمعلومات بسهولة لكل الجهات المعنية بالمساءلة الاجتماعية يمثل تحدي أساسي لعملية المساءلة ، فإذا لم يتم عرض خطط التنمية السنوية وتقديم معلومات منتظمة عن مقدار الانجاز في هذه الخطط فلا يستطيع المواطنين ولا منظمات المجتمع المدني متابعة هذه الخطط والتساؤل عن سبب التأخر او الانحراف في التنفيذ.
- قد لا تقدم المساءلة الاجتماعية العلاج الفعال إذا كان السبب الأساسي في سوء الخدمات المقدمة هو القيود المالية ، فمهما كان مستوى الضغط على المسئول المحلي فأن قدرته على تطوير الأداء يحتاج تعديل في القوانين أو السياسات لتسهيل التصرف في بنود الموازنة إتاحة حرية التحرك فيها للمسئول المحلي.
- قد لا تكون فعالة، إذا لم تملك الحكومة القدرة أو الوسائل المالية لدعم استمرارية تحسين الخدمات على الرغم من تلبيتها لاحتياجات المواطنين وتطلعاتهم.
- تكون عرضة للاستغلال من قبل الصفوة المحلية لتحقيق مصالحهم الشخصية، فقد يستغل المساءلة الاجتماعية البعض من كبار الشخصيات في القرية للضغط على المسئولين لتحقيق مصالحهم الخاصة.
- إذا لم يتم التعامل بتعقل والتركيز على أدوات المساءلة الاجتماعية التي تدعم جوانب الموضوعية والإيجابية وبناء التوافق حول تحسين الخدمات بين كل من مقدم الخدمة ومتلقي الخدمة قد تخلق جوا من التوتر بين المواطنين والجهات الحكومية.

الإطار الدستوري للمساءلة الاجتماعية في مصر

- ما ورد بالديباجة وبالمادة الرابعة من الدستور بأن السيادة للشعب وحدة يمارسها ويحميها والشعب هو مصدر السلطات، وأن له السيادة داخل ذلك الوطن. ويستفاد من ذلك إمكانية مباشرة المواطنين الرقابة على المنظمات العامة داخل الوطن.
- ما ورد بالمادة (٦٨) من امتلاك الشعب للمعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة. وهذا يؤكد على الرقابة الشعبية على المنظمات والهيئات العامة من خلال إرساء قواعد الشفافية لما تقوم به تلك الهيئات والمنظمات من أعمال.
- ما ورد بالمادة (٨٥) على حق كل فرد في مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه، والمادة (٨٧) على أن مشاركة المواطن في الحياه العامة واجب وطني، وقد يفهم من النص أن المشاركة قد تتضمن حماية وصيانة المال العام.
- يحظر الدستور تحصين أي عمـــل أو قـــرار إداري من رقـــابة القضاء (مادة ٩٧) ، فكل الأعمال والقرارات خاضعة لرقابة القضاء.
- يمارس مجلس النواب الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية (مادة ١٠١) من خلال أدوات متعددة توضحها المواد ١٢٩ -١٣٥ كالتصويت على أبواب الموازنة العامة للدولة، أو تعديل
- نفقاتها، أو توجيه سؤال أو استجواب لأعضاء الحكومة، أو طلب مناقشة أو إبداء اقتراح في موضوع عام، أو طلب
- احاطة أو بيان عاجل، أو سحب الثقة من أحد أعضاء الحكومة (بأغلبيـة الأعضاء)، أو تشكيل أو تكليف لجنة لتقصي الحقائق.
- للمواطن هو الآخر أن يتقدم باقتراح أو شكوى لمجلس النواب.
- للمجالس المحلية الحق في الرقابة والمساءلة (مادة ٢١٨) من خلال متابعتها ومراقبتها تنفيذ خطة التنمية، وممارستها أدوات الرقابة على
الأجهـزة التنفيذيـــة كالاقتراحـــات، وتوجيه الأسئلة، وطلبات الإحاطة، والاستجواب، وسحب الثقـة.
- أشار الدستور إلى إمكانية مساءلة النائب وإسقاط العضوية عنه بأغلبية ثُلثي الأعضاء، وتجوز مساءلته جنائيًا في حالة التلبس أو وجود إذن سابق من المجلس (المادتان ١١٠
و ١١٣). كما يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب بقرار مسبب وبعد استفتاء عام.
- ويجيز الدستور مساءلة رئيس الجمهورية بناءً على طلب موقع من أغلبية النواب يتهمه بانتهاك أحكام الدستور، أو ارتكاب خيانة أو جناية، أو يقترح سحب الثقة منه.

- كما يخضع رئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة للمساءلة (حتى بعد تركهم لمنصبهم) وفقًا للقرارات العامة المنظمة لإجراء التحقيق أو المحاكمة، وذلك في حالة ارتكابهم لجرائم أثناء ممارستهم لمهام وظائفهم أو بسببها (المادة ١٧٣).
- اهتم الدستور بالمساءلة/ الرقابة على مجالات بعينها، حيث أكد على خضوع كافة المنشآت الصحية، والمنتجات والمـواد، ووسائـل الدعاية المتعلقـة بالصحة لرقابة الدولة، وإشراف الدولة على التعليم لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد بسياسات الدولة التعليمية، واختص الجهاز المركزي للمحاسبات بالرقابة على أموال الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة وتنفيذ موازنة الدولة العامة والموازنات المستقلة، كما اختص الدستور البنك المركزي بالرقابة على أداء الجهاز المصرفي، واختص الهيئـة العامـة للرقابة المالية بالرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية (٢١٩-٢٢١).
- ينص الدستور على الكثير من ضمانات المساءلة الفعالة مثل:
  - استقلالية القضاء – الذي تخضع لرقابته كافة القرارات والأعمال الإدارية واختصاصه بالفصل في كافة المنازعات والجرائم- بهيئاته وجهاته وقُضاته، واستقلالية الخبراء (الخبراء القضائيون وخبراء الطب الشرعي والأعضاء الفنيون بالشهر العقاري)
  - استقلالية الأجهزة الرقابية والهيئات المستقلة فنيًا وماليًا وإداريًا ودورية تقديمها للتقارير لرئيس الجمهورية، ومجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء
  - إقرار مبدأ الفصل بين السلطات (وعدم جواز الجمع بين عضوية الحكومة ومجلس النواب)
  - بين السلطات وتلازم المسؤولية مع السلطة لتصبح المساءلة وفقًا للمسؤولية.

الجلسة الثانية

تم عمل ثلاث مجموعات عمل للمناقشة والتشاور حول أدوات المسألة المجتمعية :-
الأدوات التي دار حولها النقاش :-

- التخطيط التنموي التشاركي
- الميزانية المشتركة
- بطاقة الأداء السياسي

مخرجات المجموعة الأولى: التخطيط التنموي التشاركي

التعريف : - هو نهج عام أكثر من كونه أداة

- يهدف إلى صناعة قرارات تشاركيه
- يعزز مشاركة الأشخاص المحليين في القرارات التنموية التي تؤثر عليهم وتمكنهم من أفضل الممارسات ومساعدة صانعي القرارات التنموية لمعرفة الاحتياجات والأفضلية المحلية بهدف تحديد أفضل التداخلات
- لا تحتاج إلى معرفة القراءة والكتابة

الأدوات

- تبادل المعلومات " كيفية الإعلان عنه "
- التشاور

أ-مائدة مستديرة ب-مناظرات ج-مجموعات نقاشة

- التخطيط التعاوني
- أصحاب المصلحة
- اللجان المجتمعية
- الميزانيات التشاركية

الخطوات :-

- من جهة الحكومة : -

- تقيم نظم التحليل / اختبار منطقة تجريبية
- تدريب ميسرين / تغذية راجعه / تحليل نتائج ورش العمل / تطوير ومتابعة

- من جهة المجتمع المدني :-

- الحملات
- تعبئة المجتمع عن طريق زيادة الوعي وبناء القدرات

مخرجات المجموعة الثانية الميزانية التشاركية: -

تعريف عملية يتم فيها مشاركة المواطنين مباشرة في تحديد الكيفية التي سيتم بها تخصيص وصرف جزء من الموارد العامة

الهدف :-

تحديد المواطنين بأنفسهم بأولويات احتياجاتهم في المجالات المختلفة مثل (التعليم)

خطوات إعداد الميزانية :-

- دفع قيمة الموازنة وقد تكون النسبة من الموازنة الكلية للأعداد
- وضع جدول زمني لدورة الأحداث
- وضع قائمة لأصحاب المصلحة مثل المواطنين والمنظمات ، ومجموعات سكنية

صياغة الميزانية :-

- شرح مبادئ الميزانية من خلال الحملات الإعلامية وورش العمل
- جلسات استماع للمواطنين على المستوى الشارع

التنفيذ

- يتم تنفيذ المشاريع المقدمة طبقاً للخطة الموضوعة
- مشاركة المواطنين في عملية متابعة تنفيذ المشاريع وفى عملية التصحيح

المزايا :-

- تعميق المواطنة
- تشجيع الحوار المستمر وبناء حلقات بين القطاع الخاص والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني
- تماسك المجتمع
- تشجيع المزيد من الديمقراطية والمساواة في تخصيص الموارد العامة
- تعزيز فهم المواطنين عن الميزانية

التحديات: -

قد لا تكون الحكومة مهتمة بمشاركة المواطنين في وضع الميزانية

مخرجات المجموعة الثالثة بطاقات الأداء المجتمعي: -

التعريف : هو أداة للمتابعة وللتقييم المجتمعي

أهميتها : تمكين المواطن - تقيم جودة الخدمة

هدفها : إعلام أعضاء المجتمع عن الخدمات المقدمة وعن مستحقيها

كيفية تطبيقها : - عن طريق توفير فرص للحوار بين مقدم الخدمة والمجتمع

الأساس التحفيزي :-

- تحديد الموضوع (المشكلة) – نطاق التغير (المنطقة)
- القيام بالبحث عن (مُدخلات الأولية والاستحقاقات)
- تحديد الأشخاص مُيسري تنفيذ الشبكة ، مثال القادة التنفيذيين
- حملات توعية حول هدف بطاقات الأداء
- تدريب الميسرين

مساعدة أعضاء المجتمع في عمل بطاقة الأداء عن طريق: -

- ضم أعضاء المجتمع في مجموعة بؤرية
- مطالبة كل مجموعة بتحديد : الأداء ، ومؤشرات جودة الخدمة
- تكليف كل مجموعة بإعطاء رقم لكل مؤشر والسبب
- تكليف كل مجموعة بتقديم اقتراحات لتحسين الخدمة

مساعدة مقدم الخدمة لإنشاء بطاقات التقييم الذاتي عن طريق: -

- عقد جلسات عصف ذهني مع مقدمي الخدمة بهدف تطوير مؤشرات التغيير الذاتي
- تكليف مقدمي الخدمة بإعطاء درجة لكل مؤشر والسبب

الجلسة الثالثة

تم مناقشة ثلاثة أدوات للمسألة المجتمعية وتم توزيع أداة على عدد المجموعات، الأدوات هي: -التدقيق الاجتماعي / تحليل الميزانية المستقلة / المتابعة والتقييم

مخرجات المجموعة الأولى:- أداة المتابعة والتقييم :

تعريف :-

- هو نهج أكثر من كونه تقنية
- من خلاله يقيس المجتمع كمية ونوعية الخدمات العامة والأنشطة الحكومية
- هي عملية لتقوية العلاقات بين المواطنين والدولة بإعلام وتوعية المواطنين عن حقوقهم وتوقعاتهم من الحكومة

الأهداف :-

- ضمان وجود مجتمع واعي بحقوقه
- تقوية العلاقات بين الحكومة والمواطنين
- ضمان أن القرارات الحكومية تصنع تغيراً حقيقا في المجتمعات المحلية الفقيرة

الخطوات

١- بناء ثقة مجتمعية خصوصا فيما يتعلق بقضايا المتابعة
٢- تحديد أصحاب المصلحة والحلفاء المحليين
٣- تحديد أهداف المتابعة
٤- اختيار المؤشرات و خط الأساس
٥- جمع الأدلة
٦- استخدام النتائج

المزايا

١- متابعة الحكومة فيما يتعلق بوعودها للمواطنين
٢- تعزيز ثقة المواطن للدفاع عن حقة ومجتمعة
٣- المساواة بين الفئات المهشمة والقوية
٤- بناء قدرات المجتمع المدني لتحقيق الشراكة مع المجموعات المحلية المختلفة

التحديات

١- إشكالية الوصول للمعلومة
٢- عدم توافق المجموعات لوجود اختلاف في الإيديولوجيات الخاصة بكل مجموعة

مخرجات المجموعة الثانية: تحليل الميزانية المستقلة

تعريف :-

_هي تحليل مستقل لكل مطلع على ميزانية الحكومة من مجموعات المجتمع والمواطنين وتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني والمواطنين في عملية الميزانية

الأهداف:-

- رفع الوعي العام عن الميزانية
- تعزيز مشاركة المواطنين في الميزانية

خطوات عمل تحليل الميزانية

١- التدريب وبناء القدرات عن طريق وسائل الإعلام – أعضاء البرلمان – المواطنين – مؤسسات فكرية
٢- الوصول لمعلومات الميزانية
٣- الإلمام بأساسيات عمل الميزانية
٤- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من صحة وثائق الميزانية المتاحة للجمهور

تحليل الميزانية

- التأكد من أن توزيع الميزانية يتماشى مع الأولويات الاجتماعية مثال : هل تغطى الميزانية احتياجات ملحة مثل (الحد من الفقر – الأطفال – النساء – البيئة)

نشر المعلومات والنتائج

تبسيط المعلومات المتاحة عن الميزانية لتكون في متناول الجميع

المزايا

- تحليل الميزانية كأداة للتناول الميزانية المطروحة لأنها تسمح بالحملات والمجهودات التي تستند على براهين علمية وتحليلية
- خلق فرص لتواصل أضلاع المجتمع الثلاثة (القطاع الحكومي – المدني – الخاص)
- المساهمة في رفع الشفافية
- تعزيز الفهم والثقة بين المواطنين والمؤسسات العامة

التحديات :-

- عدم استجابة الحكومة للتحليل المستقل للميزانية ووضع ميزانية بديلة

مخرجات المجموعة الثالثة: -التدقيق الاجتماعي:

تعريف

- هي عملية يتم بها تمكين المستفيدين من مراجعة الخطط والبرامج وآليات التنفيذ والتقييم ومقارنة أهداف هذه المشاريع من النتائج

أشكال التدقيق الاجتماعي: -

- الشراكة مع الحكومة
- الشراكة مع المجتمع المدني

حجم ونطاق عمليات التدقيق الاجتماعي: -

تختلف وفقاً للموارد المتاحة جزئية كانت أم محلية

مبادئ التدقيق الاجتماعي: -

- الشفافية الكاملة في عملية إدارة ووضع القرارات
- المشاركة من أجل المستفيدين
- المسألة الفورية

كيف تتم عملية التدقيق الاجتماعي: -

- التحضير
- جمع البيانات
- الإفصاح والمشاركة العامة المبنية على الأدلة
- المتابعة

خاتمة

- تم الاتفاق على أن أداة التخطيط التنموي التشاركي " تجُب ما قبلها "لذلك يجب أن تكون خطوة البداية
- توافق بين الحضور على ضرورة أن تكون الأداة مطوعة للبيئة ، وعدم اختيار أكثر من أداة مناسبة أو غير مناسبة للسياق المصري .

محضر المنتدى الحواري الرابع عن المنظمات الناشئة

التاريخ : الخميس ٢٤ ابريل ٢٠١٤

المكان : فندق سفير بالدقي

الميسر : الأستاذ أحمد نسيم ، والأستاذ جون ميلاد

الضيف : الأستاذ ياسين محمد، مؤسسة مساحة

الجلسة الأولى :-

يهدف المنتدى الحواري الرابع إلى التعريف والتفرقة بين كل من مفهوم الشركة، المؤسسة والجمعية في القانون والواقع، بُناءَ عليه تم إدارة نقاش مُثمر. قام الأستاذ أحمد نسيم بعرض الشكل النهائي للمقارنة

الجلسة الثانية (تجارب المنظمات الناشئة)

تم دعوة أستاذ ياسين محمد من مؤسسة مساحة وذلك لعرض الهدف من المؤسسة وتعريف الحضور بالتحديات التي وواجهته من اجل إشهار وتشهير مؤسسة مساحة

تعقيبات

أشار أعمروا بعرور (وزارة التضامن الاجتماعي) ان إدارة الجمعيات نفسها تُعانى من الإدارات المختلفة وهذا يعود:

١-الجهات الأمنية

٢-نقص الأوراق

والذي يؤدى في النهاية لعدم إشهار الجمعية أو بطأ الإجراءات اللازمة

وأضاف إن وقض أو قبول الجهات الرسمية هو أمر لا نستطيع وزارة التضامن التدخل فيه و هو خارج عن نطاق سيطرتها و أكد من جانبه إن استيفاء الأوراق اللازمة للإشهار هو من مسئولية الوزارة وأكد إن هناك محاولات للإصلاح و لتحسين الأداء.

و أضاف الأستاذ أحمد نسيم ضرورة سرعة البت في المشاريع التي تحتاج التمويل و عدم الإطالة

الجلسة الثالثة

مجموعات عمل عن الواقع المأمول من حيث تسجيل والتمويل وشرعية العمل

ووضع توصيات لتحقيق الصورة المطلوبة على المستوى التنفيذي والقانون طبقا للقانون والدستور

تم العمل بهذه الجلسة عن طريق تحديد

التحديات من حيث التسجيل

القطاع الحكومي:

- أهمية الرقابة والمتابعة
- احترام القانون

المجتمع المدني:

- أهمية سرعة الرد
- تأخير الإجراءات (تعنت)
- أسلوب تعامل وزارة الشئون الاجتماعية

التوصيات:

- إنشاء إدارة عامة للتنظيم والإدارة
- وجود نموذج
- تفعيل دور الإدارة العامة للتنظيم والإدارة
- مسئولية الديوان العام في تفعيل دور الإدارة والتنظيم
- لابد من المراقبة والمتابعة
- تحديد معاد أقصى للرد على طلب التمويل (سواء موافقة أو رفض)
- نقل القهم والوعي للموظفين

التحديات من حيث شرعية عمل الجمعيات الناشئة

- عدم توافر بيانات ومعلومات عن الفئات المستهدفة للعمل، القوانين المُنظمة للعمل نفسه
- تصور الخيارات المتاحة لممارسة العمل الأهلي بشكل شرعي
- الإجراءات الروتينية الحكومية
- الميل إلى المبادرات لسهولة الإجراءات
- نقص الموضوعات وعدم الاستقرار لظروف البلد
- تكوين فرق عمل لديها الاستعداد والالتزام
- تحديد الجمعيات وفقا للمجال
- الاستمرارية المالية والوضع الاقتصادي
- قصور الدعم على الدعم المالي فقط
- لا يوجد معيار لرقم محدد لإشهار مؤسسة
- عدد نسخ الأوراق
- الموافقات والتصريحات

التوصيات:

وجود منشور لتنظيم عمل المؤسسة
البدائل العينية بدلا من الدعم المادي
دورات، لقاءات وتدريبات للعاملين بالجهات الإدارية
نماذج واضحة لمعرفة الأوراق المطلوبة وأوقات تسليمها من خلال موقع الكتروني

توصيات بشأن التمويل:

بخصوص التمويل الداخلي:

- ليس هناك حاجة للحصول على موافقة او إخطار طالما التبرع ومن أشخاص او جهات بداخل مصر

التمويل الخارجي:

- في حالة وجود جهة مانحة لها تصريح للعمل داخل مصر يكون تمويل المؤسسة بإخطار الجهة الإدارية فقط طبقاً للمادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢
- إما في حالة وجود جهة مانحة خارجية ليس لها تصريح يكون (يجب أن تتم الموافقة عليها من الجهة الإدارية) طبقا للمادة ١٧ من القانون ٨٤ من سنة ٢٠٠٢

محضر المنتدى الحواري الخامس عن الدور الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني

الموعد : ٨ مايو ٢٠١٤ المكان : مكتبة مصر العامة بالمنصورة

برنامج الندوة :

- ترحيب عماد ميلاد بالسادة الضيوف بالمكتبة وعلى تلبيتهم الدعوة بالحضور
- تعريف المستشار زاهر بماهية المجتمع المدني
- الاستاذ انور السادات تحدث عن خصائص المجتمع المدني والمعوقات التي تعترض طريقة
- اكملت أماني النادرى عن ان القانون بقدر المستطاع يحاول استيعاب كل القوى الموجودة
- وعلق خليل العوامى على ان علاقة المجتمع المدني بالإعلام يشوبها بعض النواقص

وتم فتح باب المداخلات:

محمد انور السادات:

١-دعا الجمعيات الأهلية للتقدم إلى الصندوق الاجتماعي، للحصول على منحة من البنك الدولي بقيمة مليون لكل جمعية متقدمة وتستوفى الشروط، مشيراً إلى أن إجمالي المنحة لمصر ٣٠٠ مليون دولار.

وأضاف أن الاتحاد الأوروبي أنشأ صندوقًا لدعم الجمعيات الجديد بمبلغ ١٠٠ ألف دولار.

٢- إن مصر لا تحتاج إلى رئيس قوى أو صاحب كاريزما مثل الستينيات، ولكن نحتاج مؤسسات رئاسة وبرلمان وسلطة قضائية مستقلة.

٣-" نحن نملك قضاء عادلا ولكن حدث بعض المظاهر واللغط فأحدث تشويه في عقول بعض الناس، مطالبًا بعودة دور الأزهر الريادي ومنع فوضى الفتاوى من غير أهلها وكذلك أهمية دور الكنيسة".

٤-أن الوقت صعب للحديث عن أي مصالحة مع جماعة الإخوان الإرهابية، مؤكدا أن الشعب المصري لن يسمح بذلك في هذا التوقيت نتيجة استمرار العمليات الإرهابية وسقوط ضحايا.

٥-إعداد الحكومة قانون للجمعيات بدلا من قانون ٨٤، مؤكدا أن القانون الجديد لا يمنع أو يحجم دور الجمعيات والمجتمع المدني ككل.

٦- وأشار ، إلى أن هناك حركات ليس لها أى وضع قانونى مثل ٦ إبريل وكفاية وغيرهما، مشددا على ضرورة أن يكون هناك كيان لتلك الحركات لكى لا تظلم.

٧- وطالب السادات بعودة الشرطة بقوة لحفظ الأمن والاستقرار وفقا للقانون والدستور ومحاسبة المخطئ، مؤكدا أن التظاهر حق ولكن لابد أن ينظم لأن البلد قد فرطت ولابد من المتابعة الأمنية والتنظيم.

المستشار زاهر :

أن المجتمع المدنى لا يهدف للربح ويتضمن "الجمعيات الاهلية والأحزاب والنقابات ومجالس الآباء والأمناء" وهو مرن وذلك من ضمن خصائصه وهناك أشياء ليست من ضمن خصائصه كمنظومة الأمن وشارك فيها من أجل مصلحة الوطن ومثال لذلك تطوع الأهالى عقب ثورة ٢٥ يناير لعمل نقطة شرطة مصغرة عقب الثورة ومنع اى احد من التعدى على أقسام الشرطة

وواصل "دور النقابات مثل نقابة الاطباء مهم فقد كانت تساعد المجتمع المدنى على النهوض بالمجتمع فى كل النواحى المختلفة وكذلك الإسكان والاستصلاح طالما ليست تابعة للحكومة ولا تسعى للربح فهى مجتمع مدنى "

وبسؤاله عن تمويل الجمعيات الاهلية قل انه يتحدى أى شخص أن يرسل ١٠ دولارات لأى جمعية أهلية، بعد أحداث سبتمبر داخل أمريكا واستلامها قبل مرورها بالأجهزة الأمنية الأمريكية، مشيراً إلى أن ذلك معمول به فى الدولة التى ترسل التمويل لنا، وذلك ردًا على بعض الحضور ، ومهاجمة الأجهزة الأمنية لقيامها بالمتابعة للتمويل الأجنبى للجمعيات الأهلية، ومنظمات المجتمع المدنى بمصر

أماني النادرى:

- تحدثت عن القوانين وان وزارة التضامن الاجتماعي تفتح ابوابها للجميع ليكون تحت مظلة القانون وذلك باستيفاء كافة الشروط.
- وبسؤالها من أحد الحضور عن شرط اشهار جمعية بوزارة التضامن بان تمر على جهاز الامن القومي فقالت ان هذا مجرد اجراء امنى فهل يصح ان تشهر جمعية تحت اهداف مشبوهة وان الكل يعمل تحت راية القانون
- بسؤال اخر لها باستنفار بعض الحضور من تشكيل بعض الأهالي لجمعية تحت أسي اسم وبعدها يرفضون انضمام أي عضو جديد فكانت اجابتها بان القانون لا يمكن ان يحتكر على شخص عضو او اخر.

محضر المنتدى الحواري السادس عن مدى فعلية إنشاء شبكة بين الحكومة والمجتمع المدني

كان الهدف من المنتدى التوعية بالتشبيك وأهميته و وسائله وأهدافه ليس التشبيك بين منظمات المجتمع المدني والحكومة فقط وانما بين منظمات المجتمع المدني بعدها لبعض

١- لمحة عامة عن التشبيك والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني

- التعريف
- الأهداف

٢- المعايير النوعية للتشبيك

- الرؤية والرسالة
- المفاهيم والمبادئ
- الأهداف
- آليات العمل
- الهيكلية الإدارية والتنظيمية

٣- أشكال التشبيك والتواصل بين الجمعيات

1-الاتحادات
2-المظلة
3-التشبيك
الشبكة ذات الأهداف الشمولية
الشبكة القطاعية
الشبكة القطرية
الشبكة القطرية والقطاعية
الشبكات المحلية وفق رسالة شمولية
4-المنتدى
5-المنبر
6-اللقاء

٤- علاقة الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية

محضر المنتدى الحواري عن التمويل وشرعية عمل المجتمع المدني (الفترة القادمة بمصر)

اليوم :الأحد
الموافق : ٢٠١٤/٦/٢٢ .
التوقيت :١٠ صباحا و حتى ٢ ظهرا .
المكان : فندق سيسل بمحطة الرمل
عدد الحضور : ٣١ فرد

ملخص تنفيذي عن فاعلية اللقاء :

الجلسة الأولـى :

بدأ اللقاء بترحيب من الأستاذة / عايدة نور الدين رئيس مجلس إدارة جمعية المرأة والتنمية بالحضور وبالمنصة كما شاركتها الأستاذة / إيمان المنشاوي (مدير مشروعات بجمعية السادات) بالترحيب بالسادة الحضور وإعطاء نبذة عن جمعية السادات والتي تتمثل في أنها جمعية أهلية غير هادفة للربح نشأت في ٢٠٠٤ وتهدف إلى تمكين ورفع مستوى الفئات المحرومة والمهمشة من المواطنين وتتعدد أنشطتها لتشمل الكثير من القطاعات المختلفة من الشباب والصحة والبيئة والمشاركة المدنية والمرأة.

وتحدثت الأستاذة/ عايدة عن منظمات المجتمع المدني وشرعية التمويل من وجهة النظر القانونية ومراحل تطور العمل الأهلي والذي ينقسم إلى أربع مراحل كما ذكرت أهمية العمل المدني والتطور التاريخي لتشريعات العمل الأهلي وأيضا تمويل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في ظل التشريعات المصرية

الجلسة الثانية :

وبدأت الجلسة الثانية بعرض لورقة الدكتور / أحمد صالح الأمين العام للاتحاد الإقليمي متحدثا فيها عن شرعية التمويل وعمل المجتمع المدني والفترة القادمة (وجهة نظر المجتمع المدني)

كما تحدث العقيد / أكرم سليمان من إدارة حقوق الإنسان بمديرية أمن الإسكندرية عن شرعية التمويل وعمل المجتمع المدني والفترة القادمة (وجهة نظر الامن)

التحديات:

ضعف استقلالية منظمات المجتمع المدني عن الحكومة

استغلال الدول الغربية للمجتمع المدني لتحقيق أهدافه السياسية والأمنية داخل الدول العربية

هدم روح التطوع التي شكلت عبر التاريخ أساس التنظيمات المجتمعية التي عرفتها المنطقة العربية.

التوصيات والحلول للتغلب على التحديات:

١- التدريب والتأهيل على التسويق الاجتماعي لعمل الجمعيات
٢- التنسيق والتواصل مع الجهات التمويلية الداخلية والخارجية (عمل المؤتمرات)
٣- تشكيل لجنة مشكلة من كل الوزارات والجهات المختصة ويمثل فيها الاتحاد العام للجمعيات لإصدار موافقة على تمويل المشروع
٤- تأهيل أعضاء وموظفي الجمعية على كتابة وتقديم وتسويق المشروعات
٥- التنسيق والتواصل بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني
٦- تأهيل الجمعيات لتوفير الاكتفاء الذاتي
٧- تعزيز ثقافة التطوع والانتماء وإنشاء إدارة للجهود التطوعية في الجمعية وإدارتها إدارة جيدة (دليل المتطوعين)
٨- تعزيز العمل الجماعي
٩- تفعيل صندوق الخدمات بالوزارة والمديريات بالمحافظة ووضع معايير للجمعيات التي تمول وتدعم منه وأيضا ضرورة مشاركة الجمعيات في التخطيط لمشروعات الخطط بوزارة الشئون والوزارات الأخرى.
١٠- المشاركة في الخطة العامة للدولة بالتخطيط والتنفيذ ويسبقه دراسات احتياجات

محضر المنتدى الحواري الية التواصل بين الحكومة والمجتمع المدني

اليوم: الإثنين الموافق: ٢٠١٤/٦/٢٣.
التوقيت :١٠ صباحا و حتى ٢ ظهرا .
المكان : فندق سيسل بمحطة الرمل
عدد الحضور : ٢٩ فرد

ملخص تنفيذي:

فاعلية اللقاء :

الجلسة الأولـى:

بدأ اللقاء بترحيب من الأستاذة / عايدة نور الدين رئيس مجلس إدارة جمعية المرأة و التنمية بالحضور

وبدأت الجلسة الأولى بسؤال الحاضرين ماذا تعني التنمية ؟ وما هو دور المجتمع المدني في التنمية ؟ (عصف ذهني)

وبعد الانتهاء من تعريف التنمية ودور المجتمع المدني في التنمية تم تقسيم الحضور لمجموعات العمل والتي انقسمت إلى ٣ محاور (محور الأمن/ محور الإعلام / محور الشئون الاجتماعية)

للإجابة على مجموعة من التساؤلات:

١- ماذا تريد الجمعيات من الحكومة وماذا تريد الحكومة من الجمعيات ؟
٢- لماذا ؟ وما هو المطلوب تحقيقه (صياغة هدف عام)
٣- كيف نحقق الهدف المطلوب ؟
٤- ماهي الآليات المقترحة للتواصل بين كلا من الجهات الحكومية والجمعيات ؟

المقدمة:

أدي بعد الجانب الحكومي عن مجال عمل منظمات المجتمع المدني إلي أن موظفي وزارة التضامن الاجتماعي أصبحوا دائما ما ينظروا لعمل منظمات المجتمع المدني بعين التشكك، خاصة بعد الإشاعات التي ظهرت عن قضايا التمويل الأجنبي وتأثيرها علي الأمن القومي. كما أن موظفي المجتمع المدني أيضا غالبا ما يروا أن وزارة التضامن الاجتماعي تؤثر سلبا علي مسار وسهولة عملهم. ونظرا لما تحتويه العلاقة بين كل من الحكومة، وخاصة وزارة التضامن الاجتماعي، ومنظمات المجتمع المدني في مصر من توتر وعدم فهم كل من الطرفين لعمل الطرف الأخر، كان هذا دافعا قويا لأن يتم عمل منتديات حوارية يتم من خلالها التواصل بشكل أكبر بين كل الأطراف المعنية، ويؤدي إلي التوصل إلي فهم مشترك لرؤية كل طرف عن الطرف الأخر، ويناقش سبل التعاون بين الجانبين. وقد كان هذا المنتدي هو المنتدي ... الذي يتم تنظيمه من قبل الجهة المنظمة لمناقشة طرق وسبل التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني.

الحواجز والتحديات:

فيما يلي توضيح للحواجز والتحديات التي استنتجها المشاركين من خلال مشاركتهم في ورش العمل:

١- **محور الشئون:**

بحضور كلا من الأستاذة/سحر الدسوقي مدير إدارة وسط الاجتماعية والأستاذة/ آمال أمين من إدارة المنتزه

- **ماذا تريد الجمعيات من الشئون؟ ما هي الحواجز والتحديات التي تواجه الجمعيات في تعاملها مع الشئون؟**

أ- أن الأخصائي يكون متفهم ومتحلي بروح القانون في التعامل مع الجمعية
ب- وجود آلية للتواصل بين الجهات الحكومية والجمعيات
ت- تدريب الجمعيات الحديثة على إدارة الجمعية
ث- سرعة الرد على المكاتبات بين الشئون والجمعيات وخاصة فيما يخص المنح
ج- أن يعود دور الشئون إلى الدور الداعم والموجه بجانب الدور التفتيشي
ح- وجود توزيع جغرافي مناسب بين الجمعيات وأنشطتها الخاصة
خ- الإجراءات التي تتخذها الشئون في حالة تعميم الحد الأدنى للأجور على العاملين بالجمعيات حتى لا يتأثر دورها بالسلب

- **ماذا تريد الشئون من الجمعيات؟ ما هي الحواجز والتحديات التي تواجه الشئون في تعاملها مع الجمعيات؟**

أ- دراسة جادة للمجتمع المستهدف لكل جمعية ومعرفة مشاكله وتوصيله للجهات المعنية الحكومية
ب- الإمكانيات المتاحة لكل جمعية لحصرها وتوجيه الجمعيات للأنشطة الجديدة
ت- تعليق لافتة على مقر الجمعية بالأغراض التي تمارسها الجمعية فعليا

٢- **محور الإعلام:**

بحضور الصحفيين أ/ جمال عبد الصمد –أ/ محمد رزق رزق – أ/ بسمة الشحات السيد – أ/ سوزان جعفر

- **ماذا يريد الإعلام من الجمعيات؟**

أ- مسئول إعلامي داخل كل جمعية
ب- إشهار الجمعية بطريقة موثوق بها وقانونية
ت- العمل على أرض الواقع وليس على الأوراق فقط
ث- عمل بحث اجتماعي شامل عن كل حالة
ج- التواصل مع الجمعيات بصفة مستمرة
ح- الشفافية والمصداقية (الإعلان عن الجهة الممولة لأي مشروع)
خ- تصفية الجمعيات الغير جادة
د- تدريب الفئة المستفادة للحصول على المهارات التي تعينها على المعيشة

- **ماذا تريد الجمعيات من الإعلام؟**

أ- سرعة استجابة الإعلام للتغطية
ب- نشر ثقافة التطوع بين الشباب
ت- تشجيع رجال الأعمال والمؤسسات في المشاركة في تمويل الجمعيات في مشروعاتها القومية
ث- إبراز التجارب الرائدة من المشروعات في الجمعيات والإعلان عنها
ج- تشجيع الشخصيات القادرة على العطاء ودورها في المجتمع من قيادات الجمعيات الأهلية كنماذج مشرفة وضع الجمعيات الأهلية ودورها على خريطة العمل الإعلامي بجميع وسائله
ح- إنشاء جريدة شهرية خاصة بالجمعيات وأنشطتها أو صفحة في جريدة
خ- عمل منتدى إعلامي كل ٣ شهور مع الإعلاميين لإبراز ما تحقق من إنجازات

- **المطلوب تحقيقه؟**

وصول كافة الخدمات إلى مستحقيها بشكل عملي وعادل لا يعتمد على التكاسل عن طريق عمل مشروعات متناهية الصغر للعمل على تنمية المجتمع.

- **كيفية تحقيق المطلوب؟** التواصل والتعاون بين الجمعيات والإعلام لتحقيق الهدف.

- **الآليات :**

١- التواصل مع المنسق الإعلامي لكل جمعية
٢- تنظيم منتدى إعلامي كل ٣ اشهر

٣- محور الأمن:

- **توصيات الاجتماع مع إدارة حقوق الإنسان برعاية العميد / أكرم سليمان**

أ- بخصوص إنشاء الجمعيات لا يوجد أي معوقات إلا في حالة إنشائها على أساس ديني أو مخالفات قانونية وأن تعمل الشرطة بروح القانون.
ب- التواصل بين الجمعيات والأمن لحل المشاكل الأمنية ويوجد ضابط خاص بكل قسم مختص بالعلاقات العامة
ت- تفعيل دور الأمن الجنائي
ث- حسن استقبال الجمهور في إجراءات عمل المحاضر والبلاغات
ج- تواجد ممثلين من المجتمع المدني وممثلي النيابة داخل الأقسام
ح- إعادة تفعيل جمعية أصدقاء الشرطة للمساعدة والشعور بالمسئولية المجتمعية وتفعيل ندوات ومؤتمرات تزيد من تفاعل المجتمع المدني مع جهاز الشرطة وخصوصا بالجامعات
خ- الإبلاغ عن المستأجرين للشقق المفروشة (قانون جديد)
د- عمل أي شيء يفعل إحساس المجتمع بدور الشرطة ودور المجتمع المدني والكل يعمل في منظومة تعاونية من أجل المجتمع
ذ- عمل دورات تدريبية لتعريف المجتمع المدني بالأجسام الغريبة وعمل تواصل مجتمعي مع الشرطة لبحث الأمور الأمنية المستجدة

الجلسة الختامية:

وقد أدارتها الأستاذة / عايدة نور الدين وترأس إدارتها أ/ السيد عيسى (الجمعيات) – أ/ آمال أمين (الشئون الاجتماعية – أ/ جمال عبد الصمد (الإعلام) – العقيد / أكرم سليمان (الأمن)

خطوات قادمة/الاستراتيجيات والحلول للتغلب علي الحواجز:

وتم عرض مجموعات العمل ومناقشتها وتم الخروج بالتوصيات النهائية الآتية مع وضع خطة عمل لشهر أغسطس ٢٠١٤

التوصيات:

١- **محور الشئون :**

لقاء شهري مع الاتحاد الإقليمي والشئون الاجتماعية والضمان الاجتماعي وإدارة التنمية وإدارة الجمعيات

٢- **محور الإعلام :**

أ- سرعة النشر
ب- وجود منهجية ملزمة مع الجمعيات
ت- عمل جريدة للجمعية
ث- إشهار الجمعية
ج- الشفافية والمصداقية
ح- الحاجة إلى مسئول إعلامي + دورات تأهيلية
خ- الحاجة إلى برامج تليفزيونية + إذاعة

٣- **محور الأمن :**

أ- رفع الوعي المجتمعي بضرورة توافر الأمن
ب- مصلحة الأحوال المدنية
ت- إدارة مناهضة العنف ضد المرأة
ث- شرطة الطفل (جمعية أصدقاء الشرطة)
ج- تواجد الأخصائية بقسم الشرطة

الخطة التنفيذية لتعزيز التعاون بين القطاع الحكومي والمجتمع المدني

السبت	الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
						٢٠١٤/٨/١
٢٠١٤/٨/٢ رفع الوعي المجتمعي بضرورة توافر الأمن يتولى العميد / أكرم سليمان	٢٠١٤/٨/٣	٢٠١٤/٨/٤	٢٠١٤/٨/٥	٢٠١٤/٨/٦	٢٠١٤/٨/٧	٢٠١٤/٨/٨
٢٠١٤/٨/٩ دورة تدريبية عن وسائل الاتصال بجمعية المرأة والتنمية الساعة ٥-٩	٢٠١٤/٨/١٠	٢٠١٤/٨/١١	٢٠١٤/٨/١٢	٢٠١٤/٨/١٣	٢٠١٤/٨/١٤	٢٠١٤/٨/١٥
٢٠١٤/٨/١٦ دورة تدريبية عن وسائل الاتصال بجمعية الظاهرية الساعة ٥-٩	٢٠١٤/٨/١٧	٢٠١٤/٨/١٨	٢٠١٤/٨/١٩	٢٠١٤/٨/٢٠	٢٠١٤/٨/٢١	٢٠١٤/٨/٢٢
٢٠١٤/٨/٢٣ دورة تدريبية عن وسائل الاتصال بجمعية الظاهرية الساعة ٥-٩	٢٠١٤/٨/٢٤	٢٠١٤/٨/٢٥	٢٠١٤/٨/٢٦	٢٠١٤/٨/٢٧	٢٠١٤/٨/٢٨	٢٠١٤/٨/٢٩
٢٠١٤/٨/٣٠ اجتماع مع الاتحاد الإقليمي ووكيل الوزارة والضمان الاجتماعي وخدمة المواطنين وإدارة الجمعيات وإدارة التنمية	٢٠١٤/٨/٣١					

استنتاج:

- ومما سبق نستنتج أن كل من الأطراف المعنية، والتي تعمل في مجال المجتمع المدني أو تتشارك في العمل فيه، كانت في حاجة الي ورش عمل تسعي الي تقريب وجهات النظر المختلفة، وتسعي الي توضيح طبيعة دور كل طرف، وكيف ينظر كل طرف الي الأطراف الأخرى. وقد أدي اقامة هذه الورش الي أن كل من منظمات المجتمع المدني، الطرف الحكومي، والاعلام قد أبدي ما يرغب في تحسينه فيما يخص وعلاقته بالطرف الاخر. وتؤكد النتائج التي ظهرت من الورشة أن هذا النوع من الممارسة يؤدي الي تقارب وجهات النظر بين الأطراف التي تعمل في هذا المجال، ويؤدي الي تحسين الخدمات المقدمة من كل طرف تجاه الطرف الاخر.

محضر المنتدى الحواري التاسع عن مناقشة مسودة قانون الجمعيات الاهلية والتي اعدتها اللجنة التشريعية بوزارة التضامن الاجتماعي

المكان: فندق ابر وتيل الاقصر يــوم: يوم الجمعة التاريخ: ٢٦ سبتمبر٢٠١٤

الساعة: الواحدة ظهراً عدد الحضور: ٣٤ شخص

انه في يوم الجمعة الموافق ٢٦ سبتمبر٢٠١٤ في الساعة الواحدة ظهراً بفندق ابر وتيل الاقصر تم التعاون بين جمعية السادات للتنمية والرعاية الاجتماعية وجمعية المصري للتنمية والتدريب بالاقصرعن عمل ندوه لمناقشة مسودة قانون الجمعيات الأهلية وبمشاركة مجموعه من المتخصصين في العمل الأهلي من اعضاء مجالس إدارات بعض الجمعيات ومشاركة الجمعيات المسئولة من خلال نخبه من القيادات التنفيذية لعمل التوصيات وطرح الآراء واقتراح الافكار اللازمة لوضعها قبل اقرار القانون الى الجهات المعنية لإمكانية الاخذ بها وبدأ الحديث الاستاذ جمال يوسف بكلمة الشكر لكل من :

شكر خاص لجمعيه السادات للتنمية والرعاية الاجتماعية الراعية لهذا اللقاء

شكر خاص للاتحاد الإقليمي للجمعيات ومشاركته الفعالة في هذه الندوة

القضايا المطروحة للنقاش

- ✓ العقوبات الاستاذ/ عمر
- ✓ التمويل والمزايا الحاج / عبد العاطي
- ✓ ميادين عمل الجمعيات الاستاذ/ جمال يوسف

الاهـــداف

- التعاون بين الجهة المسئولة
- الاتحاد الإقليمي للجمعيات
- الجمعيات العاملة في الميدان

كلمة أ / ايمان عن جمعية السادات وكان عن التعبير بالآراء عن المشاكل حتى يمكن مناقشتها وتحليلها والوصول الى الحلول ويمكن تقديمها الى الجهات المسئولة

وتناول الحديث بعد ذلك الاستاذ / عمر بالاتحاد الإقليمي للجمعيات وقال قانون الجمعيات الجديد واوضاع الجمعيات الحالية تتم بناء على قرار الجمعية العمومية للجمعيات الأهلية طبقاً للقانون الجديد

- قانون الجمعيات الجديد نص على عند تأسيس الجمعيات تتم بالأخطار
- المؤسسين لا يقلوا عن ١٠ افراد
- لائحة الانظام الأساسي

الملحوظة الجديدة هي ضرورة وجود صحيفة الحالة الجنائية للمؤسسين والجمعية ملتزمة بالنشر في جريدة الوقائع المصرية من خلال ستين يوماً من الاشهار والشئون تنشر في مواقع الوزارة

تناول الحديث بعد ذلك الحاج / عبد العاطي عن المزايا والتمويل وان الجمعيات تنشأ من أجل سد الفجوة وتقوم هذه الجمعيات بتقديم غير المتاح من الدولة

٤ قوانين

- ✓ قانون ٣٨٤ لسنة ٥٦ تنظيم عمل الجمعيات
- ✓ قانون ٣٢ لسنة ٦٤
- ✓ قانون ١٥٣ لسنة ٩٩ تم الحكم بعدم دستوريته لعدم عرضه على مجلس الشورى
- ✓ قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢

المزايا

- العلاقة ما بين الجمعية والضرائب
- العلاقة ما بين الجمعية والجمارك
- العلاقة مع ادارة الكهرباء والمياه والتليفونات والسكة الحديد
- الإعفاء من رسوم الشهر العقاري
- الإعفاء من رسوم الدمغة المفروض حالياً والمتوقع فرضها مستقبلاً
- الإعفاء من الرسوم الجمركية على ما تستورده الجمعية
- الإعفاء من جميع انواع الضرائب والرسوم
- الإعفاء من ضريبة المبيعات

التمويل

يجوز تلقى الاموال والمنح وقد تكون مصرية او اجنبيه على ان تخطر الجهة الإدارية في خلال ٣٠ يوم وفى حالة عدم الرد من الجهة الإدارية من خلال ٣٠ يوم يسقط حق الجهة الإدارية في منع التمويل ويجوز للجمعية ان تحول اموال للخارج وللجمعية الحق في جمع المال (احياناً عن طريق طوابع) بعد موافقة الجهة الإدارية وسيسري لمدة عام وضرورة وجود مبدأ الشفافية وان تستثمر فائض ايراداتها في اعمال محققه للكسب والمنظمات الغير حكومية الاجنبية المنشأة في مصر لها الحق في تحويل الاموال للخارج.

وتناول الحديث الاستاذ/ جمال يوسف عن خلفيات صدور القانون

- الإطار العام والبيئة الثقافية والسياسية المصاحبة للقانون
- القانون لم يصدر بعد ولكن هذه مسوده للقانون
- الحق في التنظيم سواء جمعيات او احزاب او اتحاد طلبه أو حماية أو بيئة
- الوضع السياسي او الأمني (الامن القومي مع سيادة الدولة والتوازن بينهما)
- عجز الحكومة + القطاع الخاص + المجتمع المدني
- مؤسسات المجتمع المدني
- التعاونيات ـ النقابات ــ الجمعيات ــ المؤسسات ــ اتحادات اقليمية ــ اتحادات طلبه
- فض الاشتباك بين الجمعيات وعملها الخيري وبين المؤسسات الخيرية وعملها السياسي
- العمل في إطار الثقافة العامة والآداب العامة للمجتمع
- الخلاف في نقاط
- التأسيس ــ التمويل الأجنبي ــ العقوبات
- اللجوء لمحكمة القضاء الإداري في حالة الخلاف مع الجهة هو توجه إيجابي وضروري في القانون الجديد. كما ان اموال الجمعية اموال عامه
- الرقابة السابقة أو الرقابة اللاحقة من الجهة الإدارية
- لجنه تنسيقيه للبت في أحقية التمويل الأجنبي
- صندوق دعم الجمعيات

المداخلات والأسئلة المطروحة

أ / عادل فتحي

كيف يمكن التوفيق بين العمل التطوعي والاجراءات الأمنية

التخوف من هروب الراغبين في العمل التطوعي بسبب الاجراءات مثل صحيفة الحالة الجنائية

العمل على ان يكون اعمال الجمعيات من خلال مجموعه وليست مقتصره على فرد معين

الحاج / عبد المنعم

ارتباط الجمعيات بالأمن القومي

تحرير الجمعيات من الرقابة الأمنية والسياسية

أصبح عمل الجمعيات سياسي يأخذ شكل اجتماعي

الموضوع الذي يخص ٩٥ ماده في القانون لا يمكن تلخيصه في ندوه واحدة

أ/ سمير حجازي

موضوع اللجنة التنسيقية وضرورة وجود عضو من الجمعية العمومية مع اللجنة التنسيقية

ضرورة ان تقوم الجهة الإدارية بالنشر في الوقائع المصرية على ان تدفع القيمة من الجمعية

موضوع الايجار اثبات تاريخ او بعد يومين صاحب الملكية يقوم بطرد المستأجر

موضوع استطلاع الرأي او البحوث يجب ان يؤخذ رأى الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء مرفوض

التحدث على ان القانون يصدر ثم لا ينفذ

التحدث على ان آليات تنفيذ القانون من رقابه واشراف

أ/ اسماء

هل مسودة القانون تتفق مع الدستور الجديد بمعنى ان القانون ليس به من الحريات الكافية ونصوص حقوق الانسان

أ/ احمد فراج

هل هناك قيود ستؤمن من الامن لتعيين حرية العمل ومدى مساهمة الجهة الإدارية في تخفيف ذلك بمعنى التنسيق بين الجمعيات والجهة الإدارية

الحاج / عمر

دور القانون الجديد هو اعطاء الحرية للجمعيات وتخفيف السلطات المقيدة للجهة الإدارية

مميزات اللقاء

١. حضور إيجابي من الجمعيات الأهلية بالأقصر.
٢. التواصل بين الاطراف المختلفة سواء من الجمعيات الأهلية وبين الاتحاد الإقليمي للجمعيات وبين مديرية الشئون الاجتماعية بالأقصر.
٣. التفاعل الإيجابي والحوار حول مسودة القانون.
٤. ارسال مقترحات الورشة الى الاتحاد العام للجمعيات الأهلية لأخذها في الاعتبار عند صياغة القانون الجديد.

مقترحات مستقبليه

١. تنفيذ ورش عمل أخرى حول مشروعات القوانين المرتبطة بالمجتمع المدني.
٢. استخدام منهجية التيسير والحوار حول القوانين والقضايا المرتبطة بالتنمية.

الختام

هذه بدأيه وليست نهاية مسودة مشروع القانون ولكن في مواضيع اخرى وخاصتاً ما يخص عمل الجمعيات وتفعيل دورها.

المنتدى الحواري عن التعليم والمجتمع المدني بين الواقع والمأمول

ببرنامج التواصل الحكومي المدني

٢٠١٤/ ١٠/٣٠

* عدد الحضور : ٢٠ مشارك من فئات مختلفة " الإدارة التعليمية – معلمين – مسئولين عن الجودة " و ٣ ميسرين " أ/ ناجى أسعد - أ/ حسن فوزى – أ/ إيمان "

** المشروعات التي تزيد من فاعلية دور الجمعيات الأهلية في النهوض بالعملية التعليمية وتحسين مستوى التعليم والطالب معاً:

المشروع الأول : محو الأمية للطلاب داخل المدارس :

" مشروع القرائية " : يستهدف هذا المشروع طلاب المرحلة الإعدادية لتحسين مهارات القراءة والكتابة لدى الطلاب الضعاف دراسياً وذلك عن طريق :

- إنشاء فصول محو أمية (ميسرين – إداريين – سبورة الكترونية بكل فصل) .
- عمل برنامج الكتروني يتناسب مع تقنيات العصر يساعد الميسر على القيام بتوصيل المعلومة اسرع وتثبيتها بالشكل الامثل .
- تدريب الميسرين على كيفية استخدام السبورة الذكية والاستعانة بالمناهج التربوية التي تساعد على هذا العمل.
- وكذلك تدريب الميسرين على دمج التعليم التقليدي بالبرمجيات الحديثة لمواكبة لغة العصر
- إنشاء مناهج دراسية مجزأة بشكل يسهل على الدارس استيعاب المنهج على شكل تلغرافات بسيطة.

- المناهج عبارة عن تعليم القراءة والفهم والكتابة والحساب فقط دون الخوض في المناهج الدراسية المقررة.
- انتقاء الطلاب المتأخرين في القراءة والكتابة عن طريق معلميهم داخل الصف.
- عمل مسابقات اوائل الطلبة المعنيين بالتقوية وتكريمهم.
- دعم هؤلاء الطلاب بأدوات مدرسية سواء كانت كتب أو كراسات أو أقلام وألوان وكل ما يخص العملية التعليمية حتى لا تكون هذه العملية عبئ على الطالب وولى الأمر مما يشجع أولياء الأمور بالاهتمام بالمشروع ومساعدة المدرسين على تأدية هذه المهمة.
- عمل اختبارات شهرية جدية لتخريج من انهوا التعليم في هذه الفصول واستبدالهم بغيرهم مع متابعتهم بعد تخرجهم لدعمهم والتأكد من استمرارية على ما تعلموه.

المشروع الثاني: تفعيل الأنشطة التربوية ودور مشرفي الأنشطة للمساهمة في تطوير التعليم والنهوض بالعملية التعليمية "التعلم النشط " وذلك عن طريق:

- وجود مشرف للنشاط متفرغ داخل المدرسة كي ينسق ويتابع ويفعل الأنشطة بشكل جيد ومستمر
- ضرورة التجديد في الأنشطة الطلابية والبرامج التربوية والبعد عن الأنشطة التقليدية والتي أصبحت

  مملة للطلاب ولا توفى باحتياجاتهم ورغباتهم .
- تجهيز المدارس بوسائل الترفيه وصالات متعددة الاستخدامات .
- الدعم المالي للأنشطة الطلابية في المدارس بميزانية خاصة وواضحة.
- تعاون جميع مؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة مع المدارس لتفعيل النشاط الطلابي.
- تسليط الضوء إعلامياً على الأنشطة الطلابية وفوائدها وأنواعها وما تم إنجازه وتفعيله داخل المدارس وخارجها من زيارات وغيرها عن طريق برامج يعدها الإعلام.

- ضرورة تفعيل الحوافز بأشكالها المختلفة (مادية أو معنوية) بحيث تقدم للطلاب المشاركين في الأنشطة الطلابية، وخاصة الذين لهم دور بارز في ذلك.
- تفعيل المبادرات المدرسية من جانب الجمعيات الأهلية .
- توفير الجمعيات الأهلية للأدوات الرياضية وزى رياضي وأجهزة موسيقية في المدارس.
- تشجيع وتحفيز مديري المدارس الطلاب على ممارسة الأنشطة عن طريق توزيع شهادات تقدير على الطلاب في طابور الصباح.
- تنشيط وتفعيل دور المعلم.
- اختيار الطالب للنشاط الذى يريد ممارسته دون اجبار. مع الوعي بأن الأنشطة هي التي تزيد ثقة الطالب بنفسه وتساعده على الاستيعاب والنجاح.

مشـــــــــــــــاكل:

- مشكلة الأمية في المدارس.
- سخرية من البنات التي تمارس الأنشطة (كالشعر، العروض الاستعراضية، .....) في بعض المدارس وخاصة الفنية.
- تقسيم الفصول إلى مجموعات بدون أخذ رأى الطلاب أي نشاط يحبون أن يدخلوا فيه سواء موسيقى أو فني أو في بعض المدارس ذات الكثافة العالية.
- رفض بعض المدارس لعمل مبادرات من جانب الجمعيات الأهلية .
- عدم استمرارية ممارسة الأنشطة كالموسيقى مثلاً في مراحل التعليم الفني حتى لو كان يمارسها الطالب في المرحلة الابتدائية والإعدادية.
- أصبح الطالب أكثر دراية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة أكثر من المعلم فلا بد من تدريب المعلم على استخدام التكنولوجيا الحديثة

- كيفية التعامل مع الجمعيات الأهلية بطريقة رسمية ؟

عن طريق خطابات رسمية بين وزارة التضامن الاجتماعي والإدارة التعليمية وتحديد قائمة بأسماء الجمعيات الأهلية التي يمكن التعامل معها.

❖ توصيات ومقترحات:

- تفعيل دور الجمعيات الأهلية مع وزارة التضامن الاجتماعي لمواجهة المشكلات المدرسية والتصدي لمشكلات محو الأمية وتفعيل دور الأنشطة والنهوض بالعملية التعليمية.
- إنشاء فصل داخل كل مدرسة إعدادي مجهز بأحدث التقنيات الحديثة للتعليم لتحسين مهارات القراءة والكتابة لدى الطلاب الضعاف دراسياً وكذلك توفير معمل للغات والحاسب الآلي.
- رفع كفاءة المعلم المهنية بصفته عصب العملية التعليمية على أن تخصص له البرامج التي تسعى إلى تحسين أدائه وتوفير أحداث المعلومات التربوية والتخصصية له، كما يجب العناية ببرامج التدريب على رأس العمل، لزيادة ارتباطه بكل ما يستجد في مجال العلم والمعرفة والتربية مع استمرارية التدريب.
- تنمية مهنية فعالة ومستدامة للمعلمين مع توفير مكان للتدريب مناسب.
- توفير " استضافة " لتدريب المعلمين كالمنتدى والجمعية كوضع مؤقت لحين تجهيز قاعة أو مكان للتدريب.
- الاهتمام بالأنشطة الصفية واللاصفية واستخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية.
- دور الأخصائي الاجتماعي في تفعيل دور المشاركة المجتمعية في النهوض بالعملية التعليمية.
- تفعيل دور وحدة التدريب والجودة.
- تمكين المعلم من أن يصبح لدية خلفية علمية وثقافية ويتحدث بطريقة موضوعية.
- تدريب المعلمين على كيفية اكتشاف مواهب الطلاب وتنميتها.
- توفير كوادر وتدريبهم " تدريب TOT " وتخريج متدربين وتوزيعهم على كل المدارس
- تطوير المدارس ومرافقها من خلال المتابعة المستمرة من جانب الجمعيات الأهلية لعملية الصيانة
- موافقات من وزارة التربية والتعليم مع وزارة التضامن الاجتماعي لعمل مبادرات بالمدارس.
- ربط المحتوى الدراسي بسوق العمل.
- تفعيل دور الجمعيات الأهلية في النهوض بالعملية التعليمية.
- عمل برنامج للتواصل " شبكة تواصل " بين الحكومة والمجتمع المدني عن طريق
- (دورات تدريبية – اجتماعات – ندوات – مشاركة أفكار).
- عمل اقرار بأن المشاركة تكون غير مشروطة " نوعية المساعدات التي تدخل المدارس تكون مثلاً توفير أدوات رياضية وأجهزة موسيقية وداتا شو، ..... للمدارس ".
- مساهمة القطاعات الخاصة كرجال الأعمال مع مؤسسات المجتمع المدني للنهوض بالتعليم
- مشاركة الجمعيات الأهلية في دعم مدرسة في كل مستوى مرحلة تعليمية " مشروع المدرسة الداعمة "
- مخاطبة وزارة التضامن الاجتماعي للإدارات التعليمية بقائمة أسماء الجمعيات الأهلية التي يمكن التعامل معها دون أدنى مسئولية.

المنتدى الحواري عن الشباب والمشاركة السياسة

ببرنامج التواصل الحكومي المدني

٢٣ نوفمبر ٢٠١٤

كان الهدف من المنتدى التوعية بمفهوم المشاركة السياسية للشباب واليتها وتناول الحديث الاتي :-

١- **تعريف المشاركة السياسية**:

أولا :مفهوم المشاركة السياسية
ثانيًا :أشكال ومستويات المشاركة
ثالثًا :خصائص المشاركة السياسية
رابعًا :متطلبات المشاركة السياسية الفاعلة
خامسًا :محددات المشاركة السياسية
سادسًا :نسبية المشاركة السياسية

٢- **آليات تفعيل المشاركة السياسية**

أولا الآليات التقليدية للمشاركة السياسية
ثانيًا :الآليات المستحدثة للمشاركة السياسية

٣- **المشاركة السياسية للشباب في مصر**

أولا :واقع الشباب في مصر
ثانيًا :المشاركة الشبابية كدعامة من دعائم المواطنة والديمقراطية
ثالثًا :الشباب وأزمة المشاركة السياسية
رابعًا :الشباب والانتخابات
خامسًا :مقومات المشاركة الفاعلة للشباب
سادسًا :السياسات القومية لتفعيل المشاركة الشبابية
سابعًا :نماذج تطبيقية للمشاركة الشبابية

المنتدى الحوارى عن المحليات في مصر

ببرنامج التواصل الحكومي المدني

٢٤ نوفمبر ٢٠١٤

كان الهدف من المنتدى التوعية بنظام المحليات في مصر وأهمية ودور المجالس الشعبية المحلية

وتناول المنتدى الاتي :-

- تطور النظام المحلي في مصر
- نظام الإدارة المحلية فى مصر وفق القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٩ وتعديلاته
- الانتخابات المحلية
- الإطار الدستورى والقانونى للإنتخابات المحلية فى مصر
- تشكيل المجالس الشعبية المحلية
- اختصاصات المجالس الشعبية المحلية
- مدة المجالس الشعبية المحلية
- انتهاء عضوية المجلس الشعبى المحلى
- حل المجالس الشعبية المحلية
- تطور نظام الانتخابات المحلية فى مصر منذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ٢٠٠٨
- سير العملية الانتخابية فى المحليات
- الدور الرقابي للمجالس الشعبية المحلية والأدوات الرقابية